The human obstacles that facing agricultural development, and strategies and means of investigation in the Shatt al-Arab district

Researcher. Iman Abdul-Hussein Ghaleb Maziel
University of Basrah / College of Education for Human Sciences
E-mail: Hasanmean214@gmail.com

Assistant professor. Ibtisam Gatta Khaji Al-Lami
University of Basrah / College of Education for Human Sciences
E-mail: ibtisam.khachy@uobasrah.edu.iq

Abstract:

A group of human factors participate in crystallizing many obstacles that stand in the way of agricultural development in the Shatt al-Arab district, represented by (agricultural policy, agricultural extension, lack of government support, marketing problems), so this study came to clarify the human problems facing the activity Beekeeping and the most important preventive measures for it at the district and sub-district level in Basra Governorate.

Key word: Agricultural policy, agricultural guidance, lack of government support, marketing problems

المعوقات البشرية التي تواجه التنمية الزراعية
واستراتيجيات وسبل تحقيقها في قضاء شط العرب(*)

الباحثة: إيمان عبدالحسين حسن غالب المزيعل أ.م.د. ابتسام كاطع خاجي اللامي
جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية
E-mail: Hasanmean214@gmail.com E-mail: ibtisam.khachy@uobasrah.edu.iq

الملخص:

تشترك مجموعة من العوامل البشرية في بلورة معوقات عدة تقف عائقاً أمام التنمية الزراعية في قضاء شط العرب ، وتمثلت بـ(السياسة الزراعية ، الإرشاد الزراعي ، قلة الدعم الحكومي ، مشكلات التسويق) ؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح المشكلات البشرية التي تواجه نشاط التنمية الزراعية وأهم الإجراءات الوقائية لها على مستوى القضاء .

الكلمات المفتاحية: السياسة الزراعية ، الارشاد الزراعي، قلة الدعم الحكومي، مشكلات التسويق.

* بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة: **مقومات ومعوقات التنمية الزراعية في قضاء شط العرب.**

المقدمة:

احتل موضوع التنمية الزراعية أهمية بارزة في الكثير من الدراسات الاقتصادية ؛ وذلك لأهمية القطاع الزراعي ودورة الفعال في توفير سبل العيش ، وتوفير الدخول إلى آلاف السكان في هذا القطاع الحيوي ، إذْ إن التنمية الزراعية تهدف إلى تحسين عملية الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً لتحقيق الامن الغذائي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الخارجي ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق احداث ثورة فنية في طرائق ووسائل الانتاج المتبعة ، وإحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وصحية في المجتمع الريفي إلى جانب الثورة الفنية واستخدام التكنولوجيا الملائمة ، وبذلك فان التنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية وإنتاجها لكل الاجيال الحالية والمقبلة .

مشكلة البحث :

تمثلت مشكلة البحث بالشكل الآتي :-

١- ما المعوقات البشرية التي تعيق التنمية الزراعية في قضاء شط العرب ؟

٢- ما أهم السبل والاستراتيبجات لتحقيق التنمية الزراعية ؟

فرضية البحث :

هناك عدد من العوامل البشرية التي تقف عائقاً أمام التنمية الزراعية في قضاء شط العرب ويمكن اتخاذ مجموعة من الإجراءات والاستراتيجيات لتحقيقها .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى بيان أهم المعوقات البشرية التي تواجه التنمية الزراعية في قضاء شط العرب ، فضلاً عن بيانات أهم الإجراءات والاستراتيجيات التي تتخذ لتحقيق التنمية .

منهج البحث :

أعتمد البحث على المنهج التحليلي الذي قام بتحليل البيانات ذات العلاقة بموضوع البحث .

حدود الدراسة :

تشمل حدود منطقة الدراسة قضاء شط العرب الذي يمثل القسم الجنوبي الشرقي من محافظة البصرة ، يمتد بين دائرتي عرض (٣٠.٢٥ -٣١) شمالاً وقوسي طول (٤٨.٣٠-٤٧.٣٠) شرقاً ، ويمثل شرقاً الحدود الدولية مع إيران ، ويحده من الغرب مجرى شط العرب ومن الشمال قضاء القرنة ، أما من الجنوب قضاء أبي الخصيب خريطة (١).

تبلغ مساحة القضاء (٢٠٥٥) كم٢ من إجمالي مساحة محافظة البصرة البالغة (١٩٠٧٠) كم٢. ، ومن الناحية الإدارية يتألّف من وحدتين اداريتين . خريطة (٢) .

اولاً- المعوقات البشرية :

تعد المعوقات البشرية اكثر خطورة من المعوقات الطبيعية ؛ وذلك لأن الانسان هو المسؤول الأول عن حدوثها ، فالنشاط البشري ورغبة الانسان في اشباع رغباته المتزايدة من الغذاء والمأوى أدى إلى تدهور الاراضي الزراعية وزيادة نسبة التصحر من خلال الزحف العمراني على الاراضي الزراعية وتفتت الحيازات الزراعية الكبيرة إلى حيازات صغيرة ، مما تسببت هذه المعوقات في انخفاض المساحات المزروعة وقلة المساحات الصالحة للزراعة في القضاء ومن أهم هذه المعوقات ما يأتي :-

١- تفتت الحيازات الزراعية :

ينقسم نظام الحيازة الزراعية في قضاء شط العرب إلى حيازات صغيرة لا تتجاوز (٣) دونم كما في جدول (١) شكل (١)، وهذا يعود إلى زيادة عدد السكان مع محدودية الانتاجية الزراعية ، مما شجع المزارعين على تفتيت حيازاتهم الزراعية وبيعها لأغراض السكن ، ويرجع ذلك لارتفاع تكاليف العمل الزراعي مقارنة مع انتاجية الارض ، كما ساهمت قوانين الإرث بشكل كبير في تفتيت الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة من خلال تقسيم الاراضي الزراعية على المالكين الوارثين بشكل اراضي صغيرة المساحة من دون الحد الاقتصادي للملكية الزراعية الذي يمكن أن يحقق دخلاً مقبولاً لحائزيها أو العاملين فيها لا سيما في ظروف انخفاض انتاجية الارض ، كما عمد بعض مالكي البساتين إلى حبس (توقيف) جزء من بساتينهم على جهات خيرية مثل الجوامع والمساجد والمدارس وعندئذ تعرف بالأوقاف الخيرية ، كما لجأ بعض الأفراد الذين آلت إليهم مساحات صغيرة من الأرض الزراعية عبر نظام الإرث بحبسها إلى أحدى المؤسسات الخيرية، فضلاً عن الاهتمام بالبيئة الريفية اخذ يزداد وذلك من خلال التوسع في إنشاء المراكز الصحية والثقافية ، وكذلك إنشاء المدارس شق الطرق والقنوات الأروائية ، ومراكز الإرشاد الزراعي وغيرها ، إذْ تعمل هذه الوحدات مجتمعة على تطوير وتقدم المجتمعات الريفية والتقارب بينها وبين المجتمع الحضري ، وذلك للتقليل من الفوارق الحضارية بينها من ناحية ، والارتفاع بمستوى الفرد الصحي والثقافي والاجتماعي في الريف من ناحية أخرى ، مما يؤدي ذلك إلى تجزئة بعض الحيازات الزراعية وخلق حيازة زراعية صغيرة تقل عن الحد الاقتصادي للملكية الزراعية وقد تهمل في بعض الاحيان من قبل مالكها والحيلولة دون استثمارها، لاسيما بعد تدمير معظم الشبكة الاروائية الداخلية فيها واندثارها في منطقة الدراسة ، مما اثرفي ارتفاع نسبة اراضي الملكيات الخاصة وصغر الحيازات الزراعية مما له اثر في تحديد المحاصيل الزراعية المزروعة فيها[١].

خريطة (١)

موقع قضاء شط العرب من محافظة البصرة

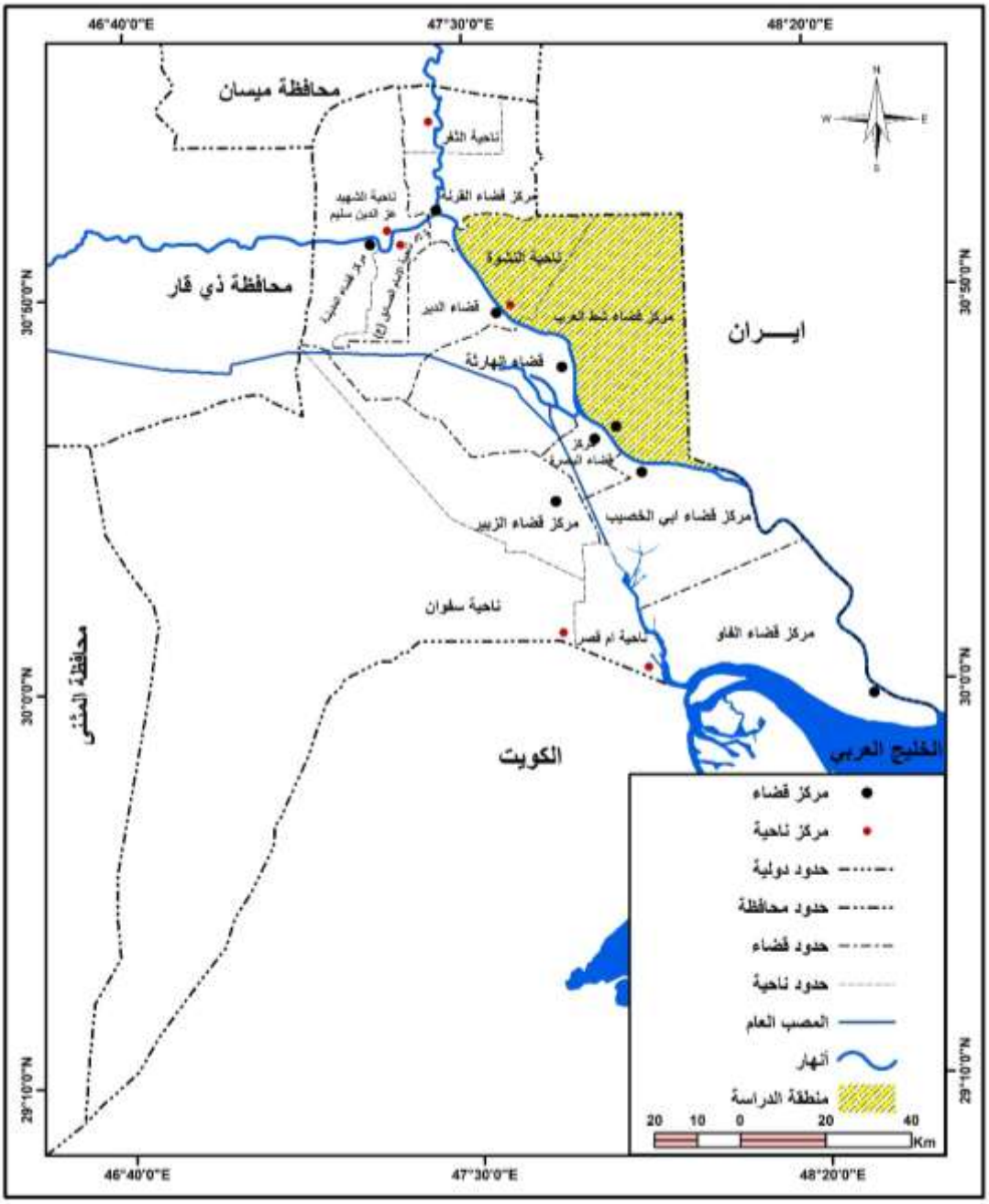

المصدر– جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس رسم ١/ ٦٠٠٠٠٠٠ قسم الترسيم ، مطبعة الهيأة ، بغداد ، ٢٠١٦.

خريطة (٢)

قضاء شط العرب

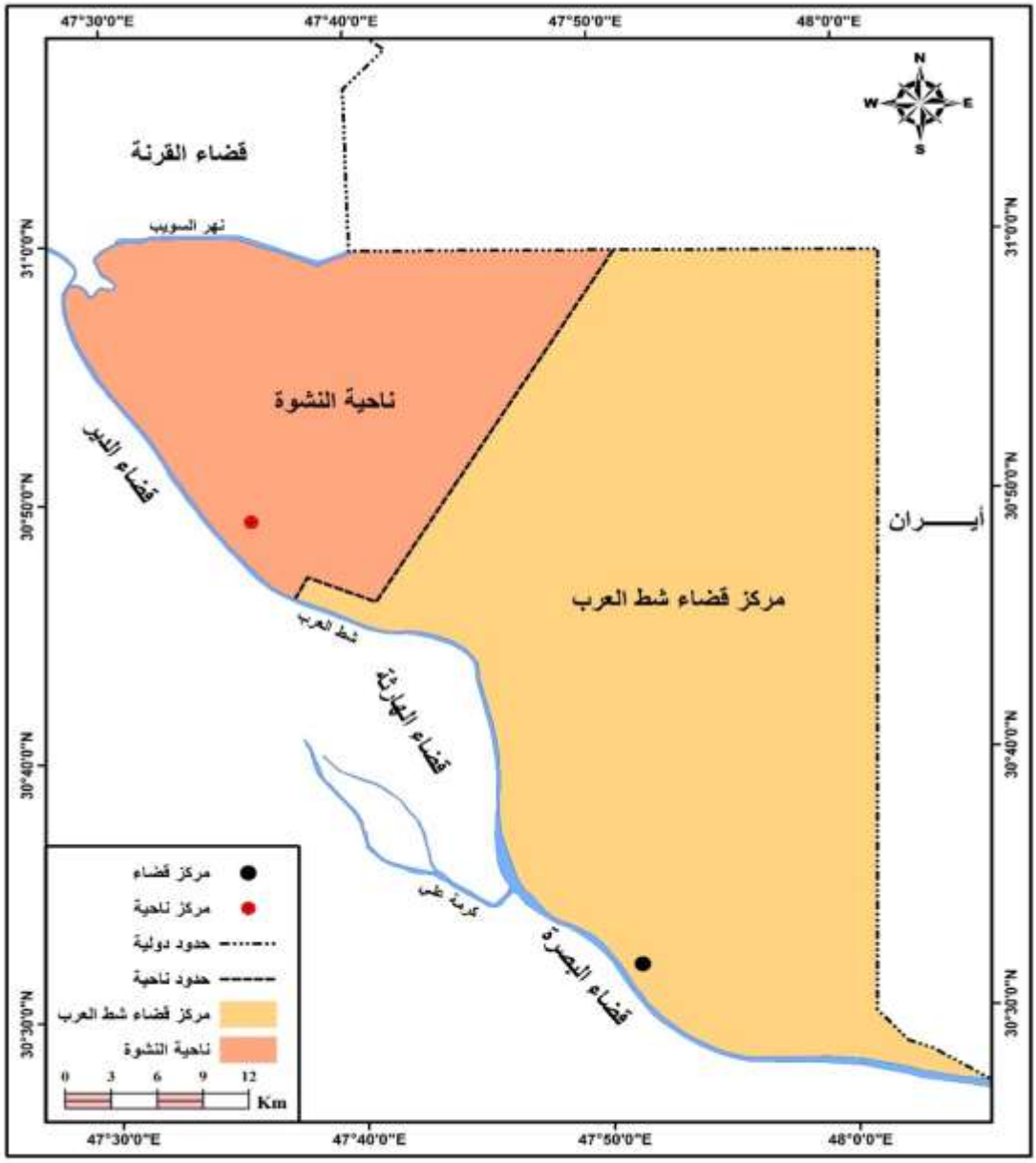

المصدر- بالاعتماد على :-

١- مديرية بلدية البصرة ، شعبة تنظيم المدن وشعبة نظم المعلومات الجغرافية لعام ٢٠١٦ .

٢- التحليل المكاني لمخرجات نظم المعلومات الجغرافية Arc Gis.10.4 .

جدول (١)

التوزيع النسبي لحجم الحيازة الزراعية حسب الوحدات الادارية في قضاء شط العرب لعام ٢٠٢٠

الوحدات الإدارية / الحيازات	مركز قضاء شط العرب	ناحية النشوة
	%	%
اقل من ٣ دونم	٢٥.٤	٣١.٦
٦-٣	١٨.٦	١٥.٧
٩-٦.١	١٣.٦	٧.٩
١٢-٩.١	٢٠.٣	٢٣.٧
١٥-١٢.١	٦.٨	٧.٩
١٥.١ فأكثر	١٥.٣	١٣.٢
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر- استمارة الاستبيان ، المحور الاول .

شكل (١)

التوزيع النسبي لحجم الحيازة الزراعية حسب الوحدات الادارية في قضاء شط العرب لعام ٢٠٢٠

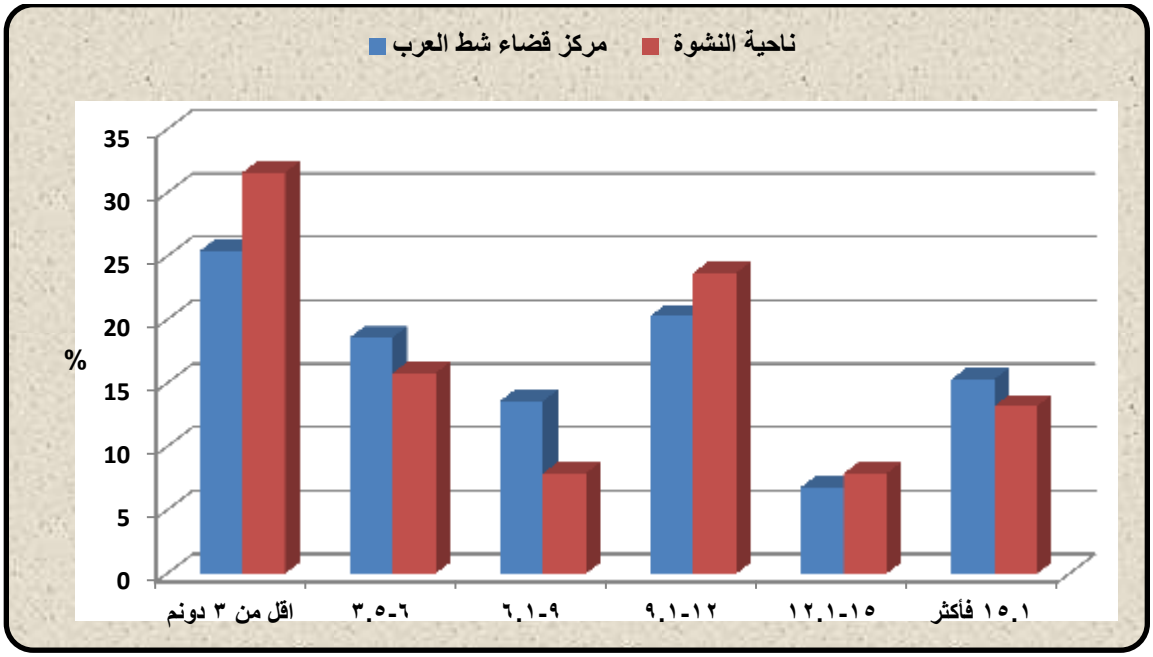

المصدر- بيانات جدول (١) .

٢- نقص خبرة الأيدي العاملة الزراعية والعزوف عن العمل الزراعي:

إن أي تطور فعال في قطاع الزراعة لا بد وأن يعتمد على ما يتاح له من الايدي العاملة الزراعية لتأثيرها المباشر في الانتاج والانتاجية ، إذْ لايمكن تحقيق اي تقدم في النشاط الزراعي ما لم تتوفر الايدي العاملة الماهرة القادرة على تحقيق مدخلات النشاط الزراعي ؛ لأنها تعد عنصر رئيس من عناصر الانتاج ، وأن العمالة الموجودة في منطقة الدراسة هي غير كفوءة في التعامل مع الاساليب الزراعية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في مجال العمل الزراعي ، ويعزى ذلك لضعف البرامج التدريبية ، فهي لا تتوفر في اغلب الاحيان ، كما أن هذه البرامج تكون غير معدة لمعالجة معوقات القوى العاملة في القطاع الزراعي ، وهذا يؤدي إلى استمرار الجهل وانخفاض المستوى التعليمي وبذلك يتمسك بالاساليب الزراعية التقليدية المتخلفة في الانتاج[٢]، فالعمل في النشاط الزراعي يحتاج إلى خبرة كافية لغرض تحسين نوعية الانتاج من ناحية الكم والنوع فالمزارع يحتاج خبرة في استخدام الكمية المناسبة من الاسمدة والمبيدات واستخدام الانواع الجيدة من البذور وكمية المياه المناسبة لكل محصول حسب حاجته ، إذ تبين من خلال الدراسة الميدانية ان المزارعين في منطقة الدراسة لا يزالون يتبعون الطرائق التقليدية في الزراعة ، لنقص المعرفة في الاساليب العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها ، مع ضعف الارشاد الزراعي في توعية المزارعين ، مما اثر سلباً على مستوى الانتاجية وعزوف الكثير من المزراعين عن العمل الزراعي ، ويرجع ذلك لأسباب عدة منها ارتفاع تكاليف وانجاز العمليات الزراعية، وقلة أجور العاملين في النشاط الزراعي مقارنة بالأنشطة الاخرى ، وانخراط عدد كبير من الأيدي العاملة الزراعية الشابة في القضاء خاصة بعد عام ٢٠٠٣ في مجال الجيش والشرطة والانشطة الاقتصادية الاخرى التي تدر ارباح اكثر من القطاع الزراعي لارتفاع أجور العمل فيها مقارنة بالأجور الزراعية ، وتبين من خلال الدراسة الميدانية ان (٨٥%) [٣]من العاملين في القطاع الزراعي لا يملكون خبرة كافية تمكنهم من أن يكونوا مصدر قوة للأستثمار .

٣- سياسة اغراق السوق بالمنتجات الزراعية المستوردة

شهدت منطقة الدراسة بعد عام (٢٠٠٣) انفتاحاً امام الاسواق العالمية ، فقد ملأت الاسواق بالسلع والبضائع الاجنبية والعربية المستوردة الرخيصة ، لانخفاض سعرها وطريقة عرضها وتغليفها ، فأصبح العراق يستورد معظم حاجاته من المواد الغذائية بدءاً باستيراد الخضروات والفواكه من الدول المجاورة ، مما أثرت سياسة الاغراق بشكل كبير على الاقتصاد الوطني من ناحية الإضرار بالزراعة وازدياد البطالة وترك المزارعين اراضيهم ، لعدم قدرة محاصيله على منافسه السلع المستوردة ، فقد شهدت انخفاض كبير في الانتاج المحلي من جهة ، ومن جهة اخرى جعلت القطاع الزراعي يعاني من الضعف في امكانياته المالية والتكنولوجية والعملية والادارية ، وضعف دعم الدولة في الرقابة والسيطرة بما اضعف امكانياته في منافسة السلع الزراعية

المستوردة وتبين من خلال الدراسة الميدانية ان (٨٧%) [٤]من المزارعين في منطقة الدراسة يشكون من منافسة المنتجات المستوردة خاصة من جمهورية ايران الاسلامية وتركيا والسعودية للمنتجات المحلية ، مما تعمل على كساد المنتجات المحلية وخصوصاً وان المنتج المستورد يتم تداوله وبيعه بأسعار رخيصة مما يعطيه الافضلية على المنتج المحلي، ومن ثم تعرضه للكساد وعدم الاقبال عليه من قبل المستهلكين كل هذه الاسباب أدت إلى ترك الكثير من المزارعين الزراعة والعمل في الانشطة الخدمية .

٤- قلة رؤوس الأموال وضعف الاقراض الزراعي وارتفاع تكاليف العمليات الزراعية .

إن الكثير من المزارعين لا يخططون بشكل علمي واقتصادي لعملهم الزراعي فهم لا يوفرون مالاً للمواسم الزراعية القادمة لمجابهة الظروف الطارئة التي تواجه الإنتاج الزراعي مثل تعرض المحصول للجفاف أو الامراض والآفات الزراعية أو عدم استلام المردود المالي أو تأخره ، فضلا عن ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعي وقلة الدعم الحكومي للزراعة فهو احد اسباب تراجع النشاط الزراعي في قضاء شط العرب ، ويرجع هذا إلى ضعف نشاط السياسة الزراعية المتمثل بنشاط الجمعيات الزراعية والقروض الزراعية التي لها الأثر الواضح في التنمية الزراعية ، إذ يعد رأس المال عنصر من عناصر العملية الزراعية لدوره الاساس لقيام الزراعة ، فيعتمد عليه المزارع في شراء البذور والاسمدة والمبيدات والمكائن والآلات الزراعية ، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين ان هناك (٩١%)[٥] يعانون من ضعف دور عملية الاقراض الزراعي في دعم المزارعين فسابقاً كانت مدة استرداد القروض تتم خلال مدة طويلة لا سيما في بداية المبادرة الزراعية التي بدأت ٢٠٠٨ /٨/١ ، اما في الوقت الحالي فأن مدة استرداد القروض من قبل المزارع تتم خلال مدة محددة (٢) سنتان ، وتعد هذه مدة قصيرة بالنسبة للمزارع لا تخدمه قياساً بالاجراءات التي يقوم بها لحصوله على القرض لا سيما في مجال ادامة النخيل والخضروات التي تتميز بارتفاع أسعارها كـ(البذور المحسنة ، الأسمدة ، المبيدات)، مما دفع المزارعين في قضاء شط العرب الاعتماد على امكانياته المادية الشخصية بدأ بعملية الحراثة وتعديل الارض وتهيأتها للزراعة وانتهاءً بتسويق المحصول وبيعه ، لذا يؤثر ارتفاع تكاليف الخدمات الزراعية سلباً على التوجه لاستثمار الارض الزراعية وخصوصاً صغار المزارعين لقلة مواردهم ومحدوديتها ، فضلاً عن موسمية الانتاج وتأخر المردود المادي الذي يحتاجه المزارع لدفع اجور الخدمات الزراعية كل هذه الاسباب ادت إلى انخفاض الانتاجية وتقليص المساحات المزروعة لعدم قدرة بعض المزارعين على تغطية نفقات العمليات الزراعية التي تحتاجها زراعة المحاصيل في القضاء .

٥ – معوقات التكنولوجيا الحديثة :

يقصد بالحزمة التكنولوجية كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الإنتاج الزراعي كالمكائن والمعدات الزراعية (المكننة الآلية) وطرائق استعمالها وصيانتها، والبذور المحسنة، والشتلات الأصلية ومدى ملاءمتها للبيئة المحلية للقطاع الزراعي في منطقة الدراسة ، وكذلك المبيدات والأسمدة وفن استخدامها، فضلاً عن أنظمة الري وطرائق تشغيلها وأساليب مكافحة الأوبئة والآفات الزراعية المحلية[٦] .

تعاني الأرض الزراعية في قضاء شط العرب من قلة استخدام أو تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة في الإنتاج الزراعي ، بسبب عدم قيام الجهات المسئولة بتوفيرها بشكل واسع يضمن استعمالها من قبل معظم المزارعين وتوعيتهم بضرورة تطبيقها في الإنتاج الزراعي ، إذْ إن مساهمة التكنولوجيا الحديثة في منطقة الدراسة لا زالت متواضعة لا سيما في مجال التقنيات الزراعية والبذور والأسمدة المحسنة واستخدام الطرق الحديثة في الري ومكافحة الآفات الزراعية ولهذا اثرا في تدني مستوى الانتاجية لاعتمادها على الطرائق التكنولوجية التقليدية مما جعل هذه المعوقات تقف عائقاً امام التنمية الزراعية في قضاء شط العرب ، ومن أهم معوقات التكنولوجيا الحديثة في منطقة الدراسة كالتالي :

أ– ضعف المكننة الزراعية في الإنتاج الزراعي

تعد المكائن من أهم العناصر الضرورية لتطوير النشاط الزراعي لما لها من دور في رفع إنتاجية وحدة المساحة من الأراضي ، ورفع إنتاجية العنصر البشري ، وأن الواقع العملي يشير إلى انخفاض اعداد هذه القوى الميكانيكية ، ومن ثم ضعف دورها في تطوير النشاط الزراعي في قضاء شط العرب فهي تعد احد المعوقات التي تعترض تطوير العملية الزراعية.

تعاني منطقة الدراسة من نقص في عدد المكننة الزراعية سواء كانت حاصدات أم ساحبات إذ بلغت أعداد الحاصدات (٩٧) ساحبة و(٦) حاصدات جدول (٢) وشكل (٢) فقلتها وخاصة الحاصدات أدى إلى ارتفاع تكاليف حراثة الأرض وتهيئتها للعمليات الزراعية الذي يصل إلى اكثر من(٢٥) الف دينار للساعة الواحدة في حراثة الأرض [٧] ، كما يرجع ضعف استعمال المكننة الزراعية في قضاء شط العرب امور عدة اهمها صغر الحيازة الزراعية بالدرجة الاساس تجزئة الملكية الزراعية إلى وحدات انتاجية صغيرة ومبعثرة لا تساعد على استخدام المكننة الزراعية ، مما يتسبب في ضياع الوقت وضياع المحصول لعدم قدرة الماكنة من حصاده في أغلب المساحات الزراعية الصغيرة ، بما يتسبب بزيادة ساعات العمل وارتفاع أجور استعمالها التي لا يمكن لجميع المزارعين تحملها ، فضلا عن قلة خبرة المزارع بأدارة المكائن الزراعية والحفاظ عليها ، وضعف القدرة الشرائية لغالبية المزارعين ، وعدم اجراء الصيانة لها بشكل دوري مما جعلها عرضة للتلف وكثرة العطل والتقليل من عمر الماكنة ، وفي أحيان كثيرة لا يملك المزارع مبالغ تأجير هذه

المكائن فيضطر إلى الاتفاق مع صاحب الماكنة على اعطائه نسبة من الأرباح في نهاية الموسم الزراعي بعده حصوله على مردود مالي من المحصول ، فضلا عن عدم توفر شبكة كافية من الطرق الريفية تجعل من الصعوبة وصول المكائن الزراعية مثل الحاصدات والساحبات التي تحتاج إلى طرق جيدة وليس ترابية للتنقل ما بين الأراضي الزراعية ، وبلغت نسبة المزارعين الذين لا يستخدمون الماكنة في العمليات الزراعية (٨٦%)[٨] ، لعدم قدرة المزارعين على شرائها لارتفاع اسعارها وهذا بحد ذاته معوق أساس في استثمار الأراضي الزراعية كون اغلب المزاعين ذوو الدخل المحدود ، فضلاً عن الإنتاج لم يغطي التكاليف مما أدى ذلك إلى ترك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية دون استغلال والأكتفاء بمساحات صغيرة لغرض الأكتفاء الذاتي للمزارعين ومن ثم لها اثرها السلبي في العملية الأنتاجية والتنمية الزراعية في قضاء شط العرب .

جدول (٢)

التوزيع الجغرافي للالات الزراعية حسب الوحدات الادارية في قضاء شط العرب لعام ٢٠٢٠

ت	الوحدات الادارية	الساحبات	%	الحاصدات	%
١	م.ق . شط العرب	٦١	٦٢.٩	٣	٥٠
٢	ناحية النشوة	٣٦	٣٧.١	٣	٥٠
	المجموع	**٩٧**	**١٠٠**	**٦**	**١٠٠**

المصدر– شعبة زراعة قضاء شط العرب ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩.

شكل (٢)

التوزيع النسبي للألات الزراعية حسب الوحدات الادارية في قضاء شط العرب لعام ٢٠٢٠

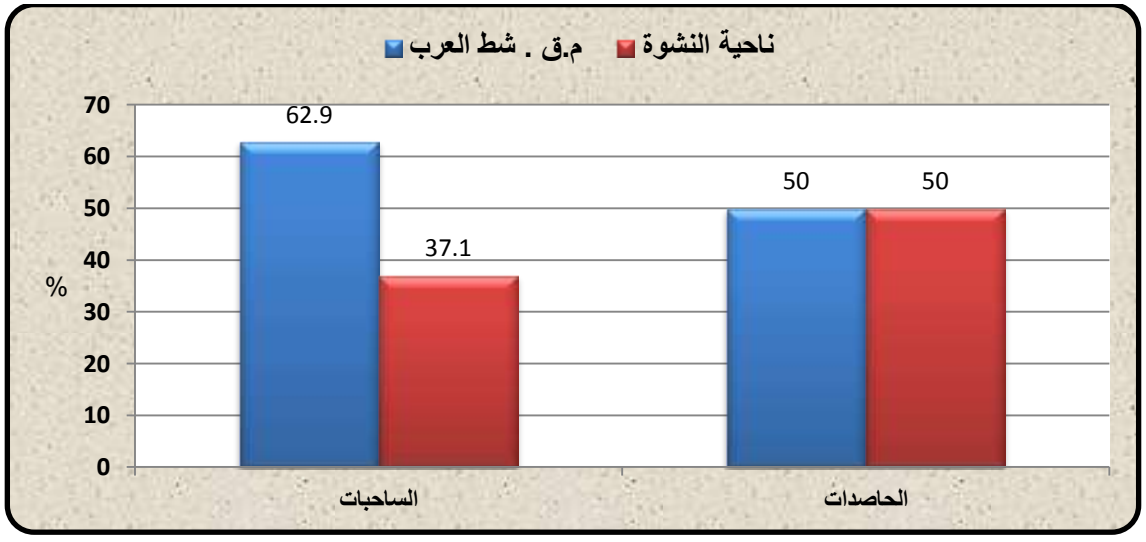

المصدر– بيانات جدول (٢).

ب-قلة اتباع الدورات الزراعية

تبين من خلال الدراسة الميدانية عدم الاهتمام بالدورة الزراعية وعدم تطبيقها بشكل علمي صحيح في منطقة الدراسة، وانما يتبعون نظام الدورة الزراعية بطرائق بدائية عن طريق زراعة مساحة معينة من الارض وتركها من دون زراعة لموسم أو موسمين المعروف بنظام (التبوير) أو ما يعرف بطريقة اراحة الأرض من خلال ترك نصف الأرض خلال السنة بدون زراعة كي تستريح التربة ثم تزرع بعدها ، وهذا يؤثر على التربة ويعرضها للجفاف كما يعرضها للتذرية الريحية ، وهذه الطريقة ذات تأثير سلبي على الإنتاج بشكل كبير من جهة ، ومن جهة أخرى لا تساعد هذه الطريقة على تجديد خصوبة التربة بالقدر الذي ينتظر منها، فتصبح محدودة الفائدة نظراً لأن هذه الأراضي تصبح مأوى لنمو الاعشاب والنباتات الأخرى التي تنفذ غذاءها وتنشر بذورها والتي يصعب مكافحتها لاحقا ، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين ان (٨٨%) من مزارعين المنطقة لا يتبعون استعمال الدورة الزراعية و(١٢%) [٩]يطبقونها بشكل غير صحيح ، فمعظم المزارعين يركزون على زراعة المحاصيل الزراعية التي تدر ارباحاً كثيرة كمحصول (الباميا) في فصل الصيف متجاهلين ملاءمة ظروف المنطقة لها، فضلا عن عدم اهتمامهم بزراعة المحاصيل الزراعية التي تزيد من خصوبة التربة وتحافظ على توازن عناصرها الغذائية كالباقلاء والفاصوليا ، فضلاً عن ضعف نشاط الجمعيات الزراعية في توعية وتثقيف المزارعين بكيفية تطبيق الدورات الزراعية وأهميتها وفوائدها في الزراعة.

ج- قلة توفر الاسمدة والمبيدات الكيمياوية

تعد الاسمدة والمبيدات الكيمياوية احد مستلزمات الانتاج الزراعي التي يعتمد عليها المزارع في القضاء لزيادة خصوبة التربة وانتاجيتها ومن خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا ان مجموع ما تجهزه الدولة للمزارعين من كميات الأسمدة لا يغطي سوى (١٥%) من حاجة المزارعين السنوية وهي نسبة قليلة جداً لاتفي حاجة المزارع، فضلاً عن تأخر تسليمها فلا يتم وصولها بالوقت المحدد مما يؤدي إلى تفاقم بعض الامراض والحشرات لعدم مكافحتها في الوقت المناسب مما يسبب خسائر كبيرة في الانتاج لا سيما اشجار النخيل مثل لفحة الجريد وخياس الطلع وحشرة الحميرة وعنكبوت الغبار وحشرة الارضة ، لذلك لجيء المزارعين إلى الأسواق التجارية لشراء الاسمدة والمبيدات ، والاعتماد على الأسواق في توفير ما يقارب (٨٥%)[١٠] منها لسد حاجتهم ، أما بالنسبة للمبيدات الزراعية فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية ومن جدول (٣) وشكل(٣) قلة الكميات المجهزة من قبل الدولة للمزارعين وارتفاع أسعارها في الأسواق التجارية مما انعكس ذلك على رداءة الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً ، والاعتماد على الاسواق في توفيرها الا ان بعد عام ٢٠٠٣ والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً في اسعارها بسبب توقف مصانع الأسمدة عن الإنتاج والاعتماد على الاستيراد من الخارج ، وهذا يعد عائق يقف امام تنمية المحاصيل في منطقة الدراسة ؛ لأنها تكلف المزارع مبالغ

باهظة لا تتناسب مع المردود الاقتصادي للإنتاج الزراعي، مما يضطر المزارعين إلى التقليل من استعمالها ومن ثم انخفاض الطاقة الإنتاجية .

جدول (٣)

كمية الأسمدة الكيمياوية (كغم) المجهزة للمزارعين في قضاء شط العرب حسب الوحدات الادارية لعام ٢٠٢٠

ت	الاسمدة المستخدم	سماد داب	%	سماد اليوريا	%
١	مركز قضاء شط العرب	٩٤١٦	٩٨.٧	١١٠١	٩٤.٤
٢	ناحية النشوة	١٢٠	١.٣	٦٥	٥.٦
	المجموع	٩٥٣٦	١٠٠	١١٦٦	١٠٠

المصدر– شعبة زراعة قضاء شط العرب ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠.

شكل (٣)

التوزيع النسبي للأسمدة المجهزة للمزارعين في في قضاء شط العرب لعام ٢٠٢٠

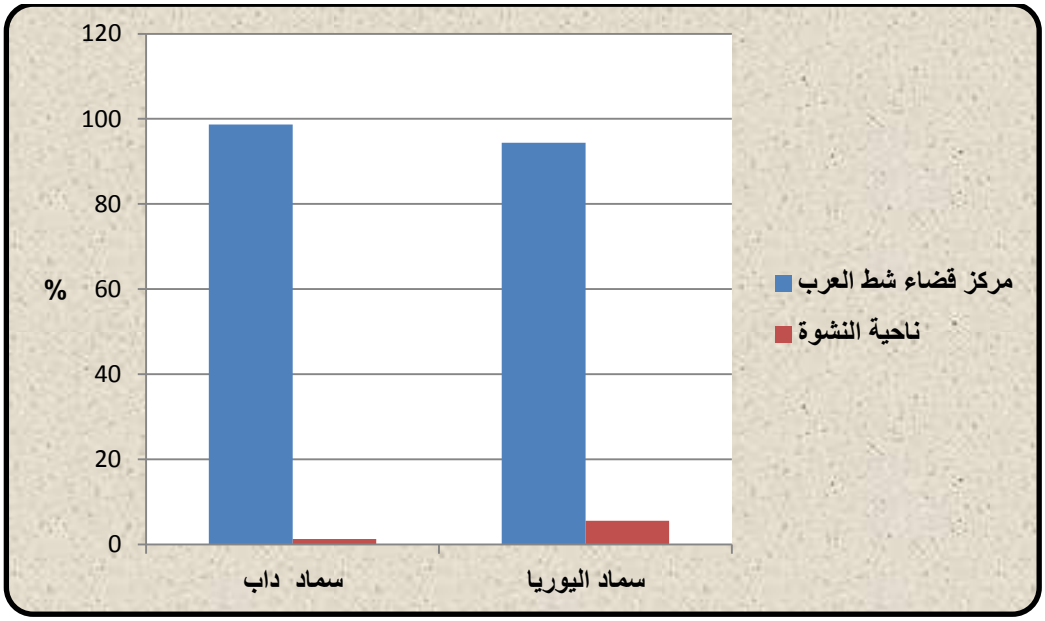

المصدر– بيانات جدول (٣) .

د- قلة استعمال البذور المحسنة:

إن استعمال البذور غير الجيدة وذات النوعية الرديئة تسبب انتشار الكثير من الأمراض الفطرية والفايروسية التي تصيب المحاصيل المزروعة ، كما تسبب خسائر للمزارع ، إذ تبين من خلال الدراسة الميدانية ان (٨٩.٤%)[١١] من مزارعين القضاء لا يستعملون بذور محسنة ذات نوعية جيدة وانما يعتمدون على اخذ بذور من المحاصيل المزروعة نفسها بترك قسم من المحاصيل لغرض تجفيف البذور بداخلها والاعتماد عليها في الزراعة مثل الباميا والفلفل وخيار قثاء والقمح والشعير وذلك لقلة توفرها وارتفاع ارسعارها لا سيما البذور المحسنة ، كما أن هناك معوقات في استعمال البذور والشتلات والتقاوي المحسنة، فبالرغم من فوائد ومزايا هذه الأصناف المحسنة للبذور في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين نوعيته، إلا أن استخدامها كان محدوداً جداً في القضاء لارتفاع اسعارها وجهل المزارع بأهمية البذور المحسنة نتيجة قصور الإمكانات المادية والفنية للنشاط الزراعي الخاص وضعف اهتمام الجمعيات الزراعية بذلك، فضلاً عن محدودية الإمكانات البحثية في استنباط أصناف جديدة أكثر ملاءمة للبيئة الزراعية في قضاء شط العرب وضعف القدرة على إيصالها إلى المزارعين في الأوقات المحددة، و قلة الوعي الإرشادي بين المزارعين، وضعف الجهاز الإرشادي في توجيه وتوعية المزارعين بأهمية الأصناف الجديدة.

هـ- ضعف الارشاد الزراعي

تتسم عملية الارشاد الزراعي في منطقة الدراسة بالضعف وهذا يعود إلى ضعف أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالواقع الزراعي ، فضلاً عن ضعف التخطيط فيها[١٢]، وتبين من خلال الدراسة الميدانية وجدول (٤) قلة عدد المرشدين الزراعين في منطقة الدراسة فقد بلغ عددهم (٣) مرشدين فقط مقارنة بالحاجة الفعلية لهم ، فضلاً عن عدم تدريب المرشدين المتواجدين على المجالات المستحدثة في الزراعة وقلة الندوات والدورات الاشادية التي يقومون بها المرشدين في القضاء التي تحث المزارعين على اتباع أساليب التكنولوجيا الحديثة والطرق العلمية والصحيحة في الزراعة لتحقيق زيادة في الانتاج الزراعي وبلغت نسبة المزارعين الذين يشكون من ضعف دور الارشاد الزراعي في قضاء شط العرب (٧٨.٦%)[١٣].

جدول (٤)

عدد المرشدين الزراعين حسب الوحدات الادارية في قضاء شط العرب لعام ٢٠٢٠

الوحدات الادارية	عدد المرشدين	%
م.ق . شط العرب	٢	٦٦.٧
ن. النشوة	١	٣٣.٣
المجموع	٣	١٠٠

المصدر- شعبة زراعة قضاء شط العرب ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠.

٦- مشكلة اهمال بساتين النخيل :

بدأت هذه المشكلة بشكل واضح في منطقة الدراسة بعد سنة ٢٠٠٣ إذ قام الكثير من المزارعين إلى تجريف بساتينهم وتحويلها إلى قطع أرض سكنية لا تتجاوز (٢٠٠) متر للسكن فيها او للخدمات التجارية والصناعية خاصة البساتين التي تقع على واجهة الشوارع و بيعها بأسعار عالية وبحسب تصورهم وبجهالة أن تحقق لهم ارباح لكن على حساب أشجار النخيل التي تدر عليهم ربح مستمر بدلاً من ربح عالي لمدة واحدة ، وكان للدوائر الزراعية ووزارة الزراعة دور في ذلك إذ بأمكانها ان تمنع عملية تجريف بساتين النخيل من خلال عدم الموافقة على تحويل جنس الارض من طابو زراعي إلى عقارات وتدخل الدولة هنا له اهمية كبيرة في الحد من هذه الظاهرة التي باتت تتكاثر في منطقة الدراسة ، فضلاً عن الاهمال الذي اصاب معظم بساتين النخيل في القضاء نتيجة لهجرة اصحاب البساتين والانخراط في الاعمال الاخرى كالانشطة الخدمية والصناعية نتيجة عدم توفر الخدمات الزراعية واتباع الطرق التقليدية للعناية بأشجار النخيل ، كل ذلك ادى إلى خفض انتاجية النخلة وتحول اعداد كثيرة من نخيل مثمر إلى غير مثمر ، فضلاً عن الحروب التي تعرض لها القضاء خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٨، وحرب الخليج ١٩٩١، والاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ تركت أثراً واضحاً في تقلص المساحات الزراعية المستثمرة بالزراعة وتحويلها إلى ساحات للعمليات العسكرية صورة (١) .

صورة (١) النخيل المهمل في قضاء شط العرب

المصدر : التقطت الصورة بتاريخ ١٨/٤/ ٢٠٢١ في قضاء شط العرب .

٧- مشكلة التوسع العمراني

يشير مصطلح التوسع العمراني إلى توسع مدينة ما وضواحيها على حساب الأراضي والمناطق المحيطة بها، مما تؤدي هذه الظاهرة إلى تطوير المناطق المحيطة والمجاورة للمدن تدريجياً وزيادة كثافتها السكانيَّة شيئا فشيئا ، فضلاً عن الزيادة السكانية هناك عوامل أخرى تساعد على التوسع العمراني في المدن أبرزها سياسة الدولة وذلك من خلال استحداث الأحياء السكنية الجديدة في أو بالقرب من الأراضي الزراعية وبساتين النخيل المتواجدة في منطقة الدراسة ، فضلاً عن العامل المادي الذي من خلاله يتم أغراء أصحاب الأرض الزراعية الواقعة في ضواحي المدن من

بيعها واستثمارها لأغراض غير زراعية، كما أن للعوامل الأجتماعية دوراً بارزاً من خلال رغبة بعض سكان المدن للسكن في ضواحي المدينة ، إذ يقتطعون مساحات معينة من الأراضي الزراعية ويحولونها إلى أراضي سكنية من دون الاستفادة منها في الزراعة ، فضلاً عن الدور الكبير للعوامل الاقتصادية من خلال تحسن المستوى المعيشي النسبي للسكان الذي أدى إلى انشطار العوائل والبحث عن اراضي تصلح لان تكون سكنا لهم ، وبهذا تعرض قضاء شط العرب إلى خسارة مورداً اقتصادياً مهما من خلال فقدان اراضي زراعية صالحة للزراعة والمزروعة فيها ، ويعزى سبب ذلك إلى انعدام التخطيط السليم في القضاء وضعف القوانين العمرانية الرادعة ساعد على تقلص مساحة الرقعة الزراعية المنتجة وتوسع العمران على حساب الاراضي الزراعية ، لذا أخذت الاراضي الزراعية في قضاء شط العرب بالتناقص يوماً بعد يوم وذلك نتيجة امتداد العمران فوقها وزيادة نسبة التحضر ، إذ يمارس النمو السكاني المتزايد ضغوطاً على الاراضي الزراعية ويتمثل هذا النمو بالزيادة الطبيعية للسكان ، والهجرة من المدينة إلى الريف ، وأن هذه الزيادة في اعداد افراد السكان رافقة زيادة في أعداد الافراد داخل الوحدة السكنية مما دفع السكان للتفكير في انشاء وحدات سكنية جديدة بسبب ارتفاع المستوى الاقتصادي النسبي لهم ، اذ نتج عنه نهضة عمرانية افقية على الاراضي الزراعية و نشاط حركة البناء والتشيد وعدم الاهتمام بالقوانين الخاصة بعدم البناء على الاراضي الزراعية صورة (٢) ، أما دور سياسة الدولة للحد من التوسع العمراني على الاراضي الزراعية والبساتين محدودا لغاية عام ٢٠٠٣ ، أما بعدها فلم يكن لها دور يذكر ، بسبب عدم تطبيق القوانين الخاصة بحماية الاراضي الزراعية ، إذ برزت بعد ظاهرة بيع بساتين ، الملاك الغائبون التي تزيد مساحة ما يمتلكه الشخص الواحد من هؤلاء الملاك ما بين البعض منها عن(٣٠-٦٠) دونماً وتقطيعها إلى مساحات سكنية لا تتجاوز (٢٠٠) متر ، وبيعها بهدف تحقيق الربح ، لذا تعد هذه المشكلة من اخطر المعوقات التي تواجه استعمالات الأرض الزراعية في منطقة الدراسة لان التوسع في الأرض لإغراض غير زراعية غالباً ما يكون على حساب الأراضي الزراعية الخصبة مما تركت أثراً على تراجع المساحات المزروعة حول المدن وزيادة

مساحة المناطق المبنية ، وتجريف البساتين وأزاله الطبقة السطحية لها وكبس تربتها بالآليات الثقيلة ، فضلاً عن طمر العديد من الأنهر الرئيسة والفرعية التي كانت تروي البساتين و أشجار النخيل في القضاء .

صورة (٢) التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية

المصدر : التقطت الصورة بتاريخ ١٨/٤/ ٢٠٢١ في مقاطعة الحوطة .

٨- مشكلة طرق النقل والتسويق الزراعي

تعاني أغلب المناطق الزراعية من صعوبة وصول الآليات والمكائن الزراعية اليها وذلك يعود إلى أن اغلب الطرق هي ترابية بعيدة عن الطرق الرئيسة ، فضلاً عن انتشار المبازل مما انعكس إلى صعوبة استخدام المكننة الزراعية ، إذْ يعد انخفاض كفاءة طرق النقل والتسويق أحد معوقات التنمية الزراعية الرئيسة في قضاء شط العرب ، لما لها من دور مهم في عملية تسويق المنتجات الزراعية من مراكز الانتاج إلى مراكز التسويق ، وتعاني طرق النقل الريفية الترابية غير المعبدة والبعيدة عن الطرق الرئيسة التي تربط القرى والمقاطعات الزراعية ببعضها بعضاً البالغ مجموع اطوالها (٥٦.٥٩) كم جدول (٥) من انخفاض كفائتها وصعوبة وصول الآليات إليها وكثرة التخسفات التي تعرقل عملية النقل ، وتسبب إضراراً في وسائط النقل التي تسلكها ، فهي تواجه مشكلات لا سيما في فصل الشتاء عند تساقط الامطار تعمل على تأخير وصول المنتجات إلى الاسواق في وقتها وارتفاع تكاليف نقلها ، وتبين من خلال الدراسة الميدانية ان (٥٧.٨%)[١٤] من اجمالي المزارعين في القضاء يشكون من انخفاض كفاءة الطرق الريفية وبعد مزارعهم عن مراكز التسوق الرئيسة سواء الداخلية في القضاء أو الخارجية ومحدودية وسائل التخزين الحديثة لذلك

فإنّ المزارعين في قضاء شط العرب يعانون من انخفاض أسعار منتجاتهم الزراعية إمام منافسة المحاصيل الزراعية المستوردة التي تكون معبأة ومنظمة بشكل يجذب انظار المستهلكين .

جدول (٥) الطرق الريفية وأطوالها في قضاء شط العرب لعام ٢٠٢٠

ت	اسم الطريق	الطول / كم
١	طريق مدرسة مصطفى جواد	٤
٢	طريق سدة الزريجي	٤,٨
٣	طريق الغزالية في الزريجي	١١,٥
٤	طريق حسينية ملة عطوان	٠,٧
٥	طريق العطب في الحوطة	٠,٥
٦	طريق مدرسة التقة في كتيبان	١,١
٧	طريق القطارنة في الحوطة	٠,٨
٨	طريق الحاج كاظم في كتيبان	٢
٩	طريق مشروع الماء في الكباسي	٠,٧٥
١٠	طريق البراجعة وفروعة	٢,٢
١١	طريق الرسول الأعظم	٠,٧
١٢	طريق النعيسة	١,٢٥
١٣	طريق دواجن نهر حسن	١
١٤	طريق محمد مال الله في الكباسي	٠,٧
١٥	طريق القرينة	٠,٨
١٦	طريق درس قريش	٠,٨
١٧	طريق الحاج عبود النخيلة	٠,٥
١٨	طريق بيت البيك	٠,٥
١٩	طريق بيت زعير	١,١٥
٢٠	طريق بيت ضياف	٠,٤
٢١	طريق مدرسة الثائرة	٠,٢
٢٢	طريق الفيروزية	٣,٥
٢٣	طريق الرملة	٣,٨٥
٢٤	طريق باب جليع	٠,٩
٢٥	طريق العجيراوية الشمالية	٣,٣
٢٦	طريق الملفاتي الاولى	٤.٠٤٥
٢٧	طريق بومشيح ١	٢.٥
٢٨	طريق بومشيخ ٢	٠.٩
٢٩	طريق ابو دفلة	١.٢٥
المجموع		**٥٦.٥٩**

المصدر– وزارة الاعمار والإسكان ، الهيئة العامة للطرق والجسور ، مديرية الطرق والجسور في محافظة البصرة الشعبة الفنية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

يتضح مما تقدم أن جميع هذه المعوقات ساهمت في عزوف المزارعين عن العمل الزراعي والتوجه إلى العمل في التجارة والصناعة او الالتحاق بالجيش والشرطة وترك العمل الزراعي وهذه بدوره يؤدي إلى تقلص في المساحات الصالحة للزراعة في القضاء ، وانخفاض معدل غلة الدونم الواحد وقلة المساحات المزروعة ، فضلاً عن تناقص اعداد النخيل وانتاجيتها .

ثانياً- استراتيجيات معالجة المعوقات البشرية:

١- استراتيجية وسبل تطوير الخبرات الفنية للمزارعين:

في ضوء البرامج والمشروعات التنموية التي تتضمنها هذه الإستراتيجية، فلا بد من خلق فرص عمل للشباب في الأنشطة الزراعية والأنشطة المرتبطة بها من خلال التوسع في استصلاح واستزراع الأراضي وتطوير نظم الري بالأراضي القديمة وتبني الأنماط التكنولوجية كثيفة العمالة والتوسع في الأنشطة الداعمة للإنتاج الزراعي في مجالات التسويق ، والتصنيع لكل من المدخلات والمنتجات الزراعية ، ويتضمن ثلاثة برامج فرعية تستهدف إلى ما يلي [١٥]:-

أ- ترقية المهارات العلمية والفنية للعاملين فى مجال البحث والإرشاد ونقل التكنولوجيا.

ب- ترقية المهارات العلمية والخبرات الفنية والممارسات العملية للعاملين فى مجالات تصميم وتحليل السياسات الزراعية ومتابعتها وتقييمها.

ت- زيادة ربط البرامج التعليمية الزراعية ،ومن ثم الخريجين، بمتطلبات سوق العمل.

٢- استراتيجيات تطوير وتفعيل السياسة الزراعية :

لما كانت السياسة الزراعية تهدف بشكل عام إلى تحسين الاقتصاد الزراعي ، ورفع المستوى المعاشي للمزارع وتحقيق الرفاهية في الريف ، فان ذلك لا يكون إلا بتفعيل الإجراءات والأنظمة والقوانين التي سنتها الدولة ضمن سياستها الزراعية ، ومن اهم تلك الإجراءات والأنظمة والتي يجب تفعيل نشاطها في قضاء شط العرب هي تنشيط دور عمل الجمعيات التعاونية وحركة التسليف الزراعي والارشاد الزراعي كالتالي :-

أ-التوجه نحو رفع كفاءة أداء ألجمعيات الزراعية :

تعد الجمعيات الزراعية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتوفير الخدمات للمزارعين في القطاع الزراعي ، فهي منظمات اقتصادية واجتماعية تعتمد على ذاتها في القيام بجميع أعمالها ، ويعد الأسلوب التعاوني من أهم الوسائل الناجحة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يلتزم بمبادئ وقواعد تحول من دون الاستغلال وتؤمن متطلبات تنمية المجتمع في رفع مستوى المعيشة ، وزيادة الانتاج وتأمين الخدمات اللازمة للإنتاج ، والتوزيع كما يفترض أن يؤمن الخدمات الاجتماعية الأخرى لتحسين مستوى

الحياة ، وعلى الرغم من أن جمعيات الإصلاح الزراعي تعد من أفضل أشكال وصور التعاونيات في ناحية تعدد أنشطتها سواء في مجال الانتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني إلا أنها كانت تستند إلى دعم الدولة لها باعتبارها مسئولة عن تنفيذ جانب كبير من سياسة الدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي ، وبعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي أصبح لزاما على تعاونيات الإصلاح الزراعي أن تنافس القطاع الخاص في مجال توفير مستلزمات الانتاج لأعضائها[١٦]، من خلال تفعيل دورها في تزويد المزارعين بالآلات الزراعية والمكائن والبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات، وتقديم القروض الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية من مناطق انتاجها إلى مناطق الاستهلاك ، فضلا عن توعية المزارعين وارشادهم في اتباع الطرائق العلمية الصحيحة لاستغلال واستثمار الاراضي الزراعية ، والأخذ بنتائج البحوث والدراسات وتطبيقها في الانتاج الزراعي لرفع كفاءة الانتاج وزيادة توسع المساحات الزراعية ، وتسويق منتجاتهم ، وأن تقوم بالمشروعات الإنتاجية والخدمية التي تعود بالنفع على هؤلاء الأعضاء حتى تجد المبرر الكافي لاستمرارها في النشاط .

ب- التوجه نحو تطوير وتفعيل السياسة السعرية

إن الدعم الزراعي هو اسلوب الدولة المتبع لمساعدة المزارعين لزيادة الانتاج والحد من التقلبات في الأسعار وتضمين دخل مستقر للمزارع وهو نظام متبع في جميع دول العالم ، إذ إن دعم المنتج الزراعي هو الغرض الأساس بهدف زيادة الانتاج الزراعي لكي يسد الطلب المتزايد على السلع وبالأخص الغذائية فالدعم يقصد به إنفاق الدولة الايجابي على مشاريع القطاع الزراعي لمساعدة ذوي الدخل المحدود من اجل تقليل الفوارق بين الدخول والثروة للأفراد وهذا يعني تدخل الدولة في كسر آلية العرض والطلب لصالح المواطن، فضلاً عن زيادة المستوى المعاشي الحقيقي نتيجة لزيادة الدخل الوطني الحقيقي[١٧] ، لذا ينبغي العمل على انتهاج سياسة سعرية وتسويقية تعمل على دعم أسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية ورفع أسعارها إلى ما يقارب الأسعار العالمية أو إلى المستوى الذي يجعل هذه الأسعار مجزية ومشجعة للمنتج الزراعي لتشجيع الاستثمار الزراعي وتوفير الحافز الزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية ، كما ينبغي في الوقت نفسه العمل على أتباع سياسة دعم ادوات الانتاج ومستلزماته من خلال تقديم القروض للمزارعين لتشجيع صغار المزارعين على شراء (البذور المحسنة ، الأسمدة الكيماوية ، المبيدات الحشرية ، الآلات والمكائن الزراعية ، الاسمدة المحسنة) ، كذلك اعتماد الاسلوب العلمي في الزراعة كالمكافحة والتسميد واستعمال الاصناف الجيدة من التقاوي وتوفير هذه المدخلات في أوقاتها المحددة مما ينعكس هذا على تحقيق الدعم السعري للانتاج الزراعي وخلق الثقة لدى المزارع واطمئنانه على ضمان بيع محصوله و زيادة الانتاج الزراعي وزيادة دخول المزارعين وبهذاتعد السياسات الزراعية من أهم الادوات والآليات لتحسين إدارة القطاع الزراعى بما

يحقق الصالح العام، دون التضحية بمصالح المزارعين بل وتعزيزها، وعموماً تسعى السياسات الزراعية المقترحة إلى تحقيق الاهداف الاستراتيجية التالية[١٨] :-

١-تحقيق أعلى معدلات ممكنة من الاكتفاء الذاتى من سلع الغذاء الاستراتيجية دون التضحية بمبدأ كفاءة استخدام الموارد الزراعية خاصة موردى الارض والمياه .

٢-توجيه أداء القطاع الزراعى ليتسق مع الأهداف القومية فى تحسين معدلات النمو، ورفع مستويات الدخول، وزيادة القدرة على التصدير، وخلق المزيد من فرص العمل للحد من البطالة خاصة بين الشباب.

٣-تحسين معدلات النمو للقطاع الزراعي بإحراز تقدم ملموس فى مجال استصلاح واستزراع الاراضي من جانب، وتحقيق طفرة واضحة فى التطبيقات الميدانية للتكنولوجيا الزراعية من جانب آخر .

٤-تطوير أداء القاعدة العريضة من صغار المزارعين وتوجيهم للتفاعل مع متطلبات السوق الداخلى والخارجى.

٥-تحفيز القطاع الخاص للمشاركة بفعالية فى جهود التنمية الزراعية سواء ما يتعلق منها بالانشطة الزراعية المباشرة، أو الانشطة الاقتصادية الاخرى المرتبطة بها أو المكملة لها.

٦-زيادة فعالية أجهزة البحث الزراعى وتطوير ونشر التكنولوجيا.

ج- سبل تطوير وتفعيل السياسة التسويقية

يعد الإنتاج والتسويق عمليتان متكاملتان ومترابطتان ، وتزداد أهمية التسويق الزراعي مع التطور المتنامي في الإنتاج وزيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية ، ويعد عدم الاهتمام بالتسويق الزراعي أمرٌ يترتب عليه نتائج سلبية أهمها عدم القدرة على المنافسة ، ومن ثم تكبد الخسائر والتوقف عن ممارسة النشاط في التسويق الزراعي ، لذا تشكل السياسة التسويقية جزءاً مهماً من السياسات الزراعية ، إذ تؤدي إلى توفير سياسات خدمات التسويق من نقل وتخزين وفرز وتعبئة دوراً مهما في التنمية الزراعية وتحديد المنفعة العائدة للمنتجين والمستهلكين ، فلا بد من وضع سياسة تسويقية تسعى إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق الاستقرار في الاسعار وتقليل الفاقد وتوصيل السلع إلى المستهلكين أو المستلزمات إلى المزارع وبأقل تكلفة ولا بد من أتخاذ الاجراءات الآتية [١٩]:-

١- وضع نظام تسويقي ذو كفاءة يعمل على توزيع المنتجات الزراعية بطريقة منتظمة ومستمرة.

٢- العمل على تحسين الخدمات والوظائف التسويقية بأقل قدر ممكن باستعمال احدث الوسائل والتقنيات التكنولوجية الحديثة .

٣- حماية المنتج المحلي من خلال فرض القوانين والالتزامات على استيراد الخضروات للتقليل من الاستيراد الخارجي سواء من خارج المحافظة أم الدول الخارجية .

٤- انشاء مخازن مبردة لتخزين الخضروات والفواكه لحمايتها من التلف .
٥- انشاء مخازن مخصصة لخزن التمور لحفظها من التلف ، إذ ينعدم وجود هذه المخازن في منطقة الدراسة وهذا ما يجعل المزارعين لبيعها على اصحاب المكاتب والتجار في الاسواق المحلية .
٦- الدعم الحكومي لإنشاء معامل لتصنيع الدبس لغرض الاستفادة من التمور وعدم تصديرها إلى خارج منطقة الدراسة .
٧- انشاء مراكز تسويقية (العلاوي) بالقرب من المزارع في منطقة الدراسة لتقليل الوقت والتكلفة للمزارعين .
٨- انشاء مراكز تسويقية داخل منطقة الدراسة لتوزيع الخضروات عليها وعدم الاقتصار على مركز واحد وهو سوق الدير المركزي للحفاظ عليها من تصديرها خارج منطقة الدراسة

د- سبل تطوير وتفعيل القروض الزراعية

يحتل تمويل الانتاج الزراعي دوراً هاماً في عملية تنمية هذا القطاع والاستثمار الأمثل لموارده ويعد المصرف الزراعي التعاوني الوسيلة العامة الاساسية لتمويل القطاع الزراعي ومشروعاته التي ينفذها القطاع الخاص والقطاع التعاوني ، كما تتولى بعض مؤسسات القطاع العام توفير التمويل اللازم لمشروعاتها من موجداتها أو من الاعتمادات المخصصة لذلك في موازناته ، فلا بد من عادة النظر في السياسات التمويلية المقررة من المصرف الزراعي التعاوني بحيث تضمن هذه السياسات ما يلي [٢٠] :-

١- تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وخاصة إقامة المشاريع الانمائية من قبل القطاع الخاص
٢- إن يقترن التمويل للمشروعات الانمائية بتقديم دراسة جدوى فنية واقتصادية للمشروعات متضمنة البرنامج الزمني للتنفيذ والانتاج.
٣- وضع نظام فعال للمراقبة على تنفيذ المشروعات الممولة من المصرف.
٤- السماح لمؤسسات التمويل الخاصة بتمويل مشروعات التنمية الزراعية.
٥- دخول القطاع الخاص والمشترك بتداول مستلزمات الإنتاج الزراعي والغاء حصر تمويل القطاع الزراعي في المصرف الزراعي.
٦- إعطاء القطاع المشترك الزراعي المزايا والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص والسماح باستفادته من القروض الممنوحة كافة من المصرف الزراعي التعاوني.

هـ-سياسة تطوير منظومات الارشاد الزراعي

لتطوير عمل منظومات الارشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا الحديثة لا بد من اتباع عدد من الامور كالتالي[٢١] :-

١- إعادة هيكلة جهاز الارشاد الزراعي ووضع خطة تفصيلية لإصلاحه مؤسسياً.

٢- تنفيذ برنامج مكثف لتدريب وإعداد المرشدين حسب الإختصاصات المطلوبة .
٣- مراجعة إجراءات العمل لتطويرها واحكام التنسيق داخل المؤسسة الإرشادية فيما بينها وبين أجهزة البحث الزراعي.
٤- إستحداث آلية شفافة لتقييم ومتابعة تنفيذ الأعمال الإرشادية يشارك فيها المستفيدين والباحثين.
٥- إستحداث نظام رسمي متكامل الجوانب ينظم مشاركة القطاع الخاص فى تقديم الخدمات الإرشادية .
٦- ربط الحوافز المادية للمرشدين بالانجازات المحققة فى مناطق عملهم .
٧- تعظيم مستويات مستدامة للإنتاجية الزراعية لكل من وحدتي الأرض والمياه.
٨- الحفاظ علي الأصول المواردية الطبيعية من المنظورين الكمي والنوعي.

٣- استراتيجيات دعم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية فى الأسواق المحلية

التنافسية من الموضوعات المهمة في جميع دول العالم لاسيما في ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة بشكل خاص باتساع نشاط العولمة الاقتصادية الذي أسفر عن ربط العالم بشبكة واسعة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما جعل من الصعب على أي دولة في العالم أن تبقى بمعزل عن هذه المنظومة العالمية واجبر معظم دول العالم على الدخول فيها، فضلا عن ذلك ان المنافسة توفر البيئة الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد، واستخدامها بالشكل الأمثل، وتشجع الإبداع، والابتكار، وتحسن مستوى معيشة المستهلكين، و تساعد على فتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات المحلية ، ولدعم تسويق المنتجات الزراعية في قضاء شط العرب لابد من اتباع عدد من الاستراتاتيجات كالتالي[٢٢]:-

أ- دعم مقومات القدرة التنافسية من منظور الجودة والمواصفات القياسية ومعايير الصحة والصحة النباتية من خلال تطوير المنتجات من ناحية الجودة والخصائص النوعية وفق متطلبات الأسواق المطلوبة من قبل المستهلكين ، ووضع وتطبيق معايير للجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، وتعميم إجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة.
ب- استخدام التقانات الحديثة فى نظم المعلومات والإتصالات التى تخدم النشاط الزراعي .
ت- تطوير المرافق والخدمات التسويقية وأسواق التعامل فى المنتجات الزراعية في القضاء .
ث- تطوير معاملات ما قبل وما بعد الحصاد التى ترفع من جودة المنتجات وكفاءتها التسويقية .
ج- إستخدام الأساليب والتقانات الحديثة فى مجال الرصد والتحليل والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والسوقية.
ح- تفعيل وتقوية الدور الحكومى فى مجالات الإشراف والرقابة على جودة ومواصفات المدخلات والمنتجات وحماية المستهلك .
خ- زيادة درجة التكامل فيما بين حلقات التسويق المحلى والتسويق التصديري والتصنيع الزراعي.

د- تعزيز تواجد المنتجات الزراعية في القضاء والمصدرين لها فى المحافل والفعاليات الدولية (أسواق ، معارض... إلخ) للتعريف بها والترويج لزيادة صادراتها.

٤- تحسين مستوى معيشة السكان الريفيين

يعد تحسين أحوال الريف ومستوى معيشه سكانه هدفاً محورياً للإستراتيجية ويتحقيق ذلك من خلال التوجه بالعمل نحو عدد من الإستراتيجيات تتمثل في ما يلي[٢٣]:-

أ- التوسع فى الأنشطة التسويقية والتصنيعية للمدخلات والمنتجات الزراعية فى المناطق الريفية.

ب- تخطيط مناطق التوسع الزراعى الجديدة على أساس إقامة مجتمعات زراعية صناعية خدمية متكاملة .

ت- دعم وتنمية الحرف والصناعات الريفية الصغيرة ، بما يساهم فى خلق فرص جديدة للعمل.

ث- تعظيم إستفادة المزارعيين من المتبقيات الزراعية.

ج- دعم وتطوير مؤسسات صغار المزارعيين وبخاصة فى مجال التسويق الزراعي.

ح- تفعيل دور المرأة فى مختلف مجالات التنمية الريفية.

٥-سياسة تطوير تكنولوجيا **المعلومات والإتصالات فى التنمية الزراعية** [٢٤]

أ- استعمال التقنيات الحديثة في إنتاج أصناف مقاومة للأمراض والآفات ومحتملة للظروف المناخية والبيئية غير الملائمة ، واختصار المدة اللازمة لإنتاج الأصناف الجديدة.

ب-المساهمة في مواجهة أثر التغيرات المناخية المتوقعة علي الإنتاج الزراعي.

ت-مسايرة التطورات العلمية البحثية العالمية في مجال التطبيقات الزراعية لتكنولوجيا النانو.

ث-الرصد والمتابعة والتقييم الإقتصادي للأداء التنموي الزراعي على مختلف المستويات القطاعية.

ج- التطوير المتواصل للأساليب ومناهج الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا لرفع كفاءتها.

ح- إنشاء وتطوير الشبكات الحديثة لربط وتواصل مختلف القطاعات والأفراد على مختلف المستويات.

خ- دعم وتطوير الأجهزة والمعدات اللازمة لتفعيل ورفع كفاءة نظم المعلومات والإتصالات الزراعية .

د- توفير معلومات جيدة ومتدفقة وإتاحتها لمختلف العاملين والمتعاملين والمهتمين بالشأن الزراعي.

٦- استراتيجات التوسع في تطبيق التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي:

تعاني الاراضي الزراعية في قضاء شط العرب ات بانخفاض انتاجيتها الزراعية وهذا يرجع إلى قلة استخدام التقنيات الزراعية الحديثة في تطوير مجمل العمليات الزراعية كاستعمال الأسمدة والبذور المحسنة والمكننة الزراعية ومكافحة الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية وتطبيق الدورات الزراعية ، إذْ ان النشاط

الزراعي الحديث يتطلب التوسع الكبير في استخدام التقانات الزراعية الحديثة التي تعد العمود الفقري لكافة العمليات الزراعية في الوقت الحالي ، لذا ينبغي التوجه نحو تنشيط دور هذه التقانات على النحو التالي :-

أ- توفير الأسمدة الكيماوية للمزارعين في قضاء شط العرب بكميات كافية وبأسعار مدعومة مع ضمان توزيعها بشكل عادل بين المزارعين حسب المساحات المزروعة ، وتوجيه المزارعين على ضرورة استخدامها وتحديد الكميات اللازمة والطرق الصحيحة التي يجب اتباعها عند التسميد ومواعيد استعمالها حسب نوع المحصول، كما يجب على الجهات المسئولة تجهيز المزارعين.

ب-توفير البذور المحسنة من قبل قيام مراكز البحوث الزراعية بالعمل على إنتاج البذور المحسنة بشكل مستمر مع تحسين نوعيتها ومحاولة إيجاد السلالات التي تتلاءم مع ظروف المنطقة وتوزيعها على المزارعين وذلك للتقليل من استيرادها من الخارج الذي يكلف نفقات كبيرة.

ت- التأكيد على استعمال الآلات والمكائن الحديثة في العمل الزراعي بشكل واسع وإحلالها محل العمل اليدوي لما لها من أهمية كبيرة في زيادة الإنتاج الزراعي والتقليل من الجهد والوقت والتكاليف ، ولضمان استخدام المكننة الزراعية في منطقة الدراسة لا بد من توفيرها باسعار مناسبة للمزارعين أو إنشاء محطات حكومية لتأجير المكائن والآلات والمعدات الزراعية على المزارعين بأجور مناسبة ، على أن تتضمن هذه المحطات محطة للوقود وورشة لتصليح المكائن والمعدات وكادراً فنياً وأدارياً يضمن عمل هذه المحطات على مدار السنة.

ث- إنشاء مراكز خاصة للبحوث لدراسة الآفات والحشرات والإمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية وإيجاد أفضل أنواع المبيدات فعالية وتجهيزها للمزارعين بأسعار مناسبة لاستعمالها عند ظهور الآفات الزراعية ، وبأشراف من موظفي وقاية المزروعات، واستخدام الطائرات الخاصة بمكافحة الآفات الزراعية لمكافحة المساحات الواسعة من المحاصيل الحقلية والبساتين عند تعرضها للإصابة.

ج- تطبيق الدورات الزراعية بشكل علمي ومدروس من قبل المزارعين لما لها من أهمية كبيرة في المحافظة على خصوبة التربة وزيادة الإنتاج.

٧- استراتيجية وسبل تنظيم طرق النقل والتسويق الزراعي :

تمثل طرق النقل الشرايين الحيوية لجميع العمليات الزراعية والتوسع الزراعي ، لما لها أهمية كبيرة في تسهيل عملية تسويق المنتجات الزراعية من مناطق زراعتها إلى مراكز التسويق وايصال الخدمات إلى المزارع بالنسبة لعملية التسويق الزراعي في منطقة الدراسة ، لذا فمن الضروري توفير شبكة كفوءة من طرق النقل المعبدة في منطقة الدراسة تربط الحقول الزراعية بالطرق الثانوية والرئيسة ثم بمراكز التسويق وذلك من خلال تعبيد الطرق الترابية وإصلاح الإضرار والمطبات بشبكة الطرق المعبدة، ليسهل انسيابية حركة

المركبات ويجعل عملية التسويق تتم بسهولة ويسر دون معوقات، فقد تبين انها غير منظمة وتعاني الكثير من المعوقات وأن العمل على تنظيمها وتفادي معوقاتها يعد خطوة مهمة على الطريق لتنمية وتطوير استعمالات الأرض الزراعية ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال اتباع عدد من الاستراتيجيات [٢٥]:-

أ- توعية وإرشاد المزارعين إلى تصنيف المحصول حسب نضجه وجودته وحجمه والابتعاد عن أي نوع من أنواع الغش لتكتسب المنتجات الزراعية ثقة المستهلكين.

ب- توفير مخازن مبردة تخزن فيها المنتجات الزراعية قبل طرحها في الأسواق خصوصاً في أوقات انخفاض أسعارها، لتفادي الخسائر الكبيرة التي قد يتعرض لها المزارعين عند زيادة عرض هذه المنتجات في مراكز التسويق.

ت-توفير وسائل نقل ملاءمةوحديثة تضمن عدم فساد المحصول في أثناء نقلة.

ث-تفعيل دور الجمعيات التعاونية في القيام بتسويق المحاصيل الزراعية وبيعها لصالح المزارعين وذلك للقضاء على دور الوسيط الذي يقوم بشراء المنتجات الزراعية من المزارعين بأسعار زهيدة.

ج- ضبط عملية استيراد المنتجات الزراعية من خارج البلد وفق معايير تضمن عدم تأثيرها في أسعار المنتجات الزراعية المحلية.

٨- استراتيجيات معالجة بساتين النخيل [٢٦]:

أ- انشاء بساتين أمهات النخيل بهدف زيادة اعداد النخيل الموجودة من خلال الاكثار في زراعة (الفسائل) والمحافظة على الاصناف النادرة من الانقراض والتوجه نحو الاستثمار في انشاء بساتين النخيل الحديثة ذات الجدوى الفنية والاقتصادية لا سيما ان مثل هذه البساتين تبدأ جدواها من السنة التاسعة أو العاشرة من أنشائها.

ب- تأهيل بساتين النخيل من خلال زيادة اعدادها عن طريق قيام المصارف الزراعية بتجهيز مبالغ فسائل النخيل للمزارعين بدالً من النخيل الذي تعرض للدمار أو تقادم في العمر أو الذي اصيب بالآفات الزراعية .

ت- انشاء وتجهيز مصنع صغير لتعبئة وتصنيع التمور لاغراض التدريب والسيطرة النوعية من خلال ادخال تقنية حديثة لزراعة النخيل وتسويق التمور وأنشاء وحدات لتوضيب التمور وتعبئتها وتغليفها ، وأنشاء خطوط إنتاجية للصناعات التي تعتمد على التمور، فضلاً عن توفير فرص لتدريب الكوادر الزراعية.

ث- استخدام التقانات الحديثة بزراعة النخيل من خلال انشاء وتجهيز مختبرات الزراعة النسيجية والهندسة الوراثية .

ج-دعم المنتجين والمزارعين من خلال وضع نظام خاص للقروض والتسليف الموجه، مع الاستمرارية في دعم مستلزمات الانتاج لبساتين النخيل وبما يمكن من تحقيق المحافظة على النخيل ورفع إنتاجية التمور.

ح-اطلاق خطة استراتيجية لأعادة تصنيف وترتيب اصناف التمور، ودعم الاصناف التي لها جدوى اقتصادية وتجارية.

خ-اطلاق حملة توعية و إرشاد لزراعة الأصناف المرغوبة في الاسواق العالمية واجراء عمليات الزراعة والخدمة وحسب التوصيات العلمية وتأهيل وتدريب المنتجين والمزارعين ببرامج التسميد والمكافحة والتلقيح وغيرها.

د- المساعدة في إيجاد الصيغ التعاونية المناسبة لتأسيس تنظيمات وجمعيات متخصصة لمنتجي ومسوقي التمور ودعمها للدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه في هذا النشاط.

ذ- تشجيع الاستثمار في إقامة المخازن المبردة والمصانع الصغيرة لمنتجات التمور.

ر-توفير مياه الري وتطوير طرائق الري الحديثة وانشاء شبكات الري والبزل وحسب المناطق والحاجة إليها .

ز-اجراء المعالجة المناسبة للسياسة السعرية للتمور من خلال دعم الاسعار النهائية وتثبيت حد ادنى للسعر يكون مجزي للمنتجين والاستمرار في اعلان الالسعار سنوياً.

س- الاستمرار في اجراء الدراسات والبحوث وتوسيع طرق نقل نتائج البحوث العلمية إلى التطبيق الميداني في بساتين المزارعين والعمل على إمكانية تطبيق استراتيجية وزارة الزراعة للوصول إلى أن يصبح عدد النخيل في العراق (٥٠) مليون نخلة.

٩- استراتيجية المحافظة على الأراضي الزراعية وعدم التفريط بها لأغراض غير زراعية

إن الأراضي الزراعية في قضاء شط العرب تعاني من تقلص مساحاتها ، ويعزى ذلك ببسبب الزحف العمراني والتوسع في استعمالات الارض السكنية والتجارية والصناعية الذي غالباً ما يكون ذلك على حساب الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة ، فلا بد من حماية الأراضي الزراعية والمحافظة عليها وعدم استغلالها لأغراض غير زراعية ويكون ذلك من خلال اتباع عدد من الاستراتيجيات كالتالي : -

١- توعية المزارعين في منطقة الدراسة بخطورة الزحف العمراني على الاراضي الزراعية من خلال اقامة الدورات والندوات الارشادية من خلال وارشاد المزارعين بأهمية الأرض الزراعية بوصفها مورداً متجدداً وتوجيههم نحو استغلال الأراضي التي لا تصلح للزراعة في بناء المساكن والمحال التجارية والصناعية.

١- سن القوانين التي تمنع البناء في الأراضي الصالحة للزراعة او ضمن الأراضي المزروعة بالبساتين والمحاصيل الأخرى من خلال فرض غرامات مالية على من يتجاوز على هذه الاراضي .
٢- والحد من الامتداد الأفقي للمباني السكنية على حساب الأراضي والحد من بناء وانتشار الوحدات السكنية ذات المساحات الواسعة التي تتجاوز مساحتها (٣٥٠) م.
٣- تقليل السكن العشوائي في المناطق الريفية والعمل على إقامة المستوطنات الريفية التي تضم تجمع للوحدات السكنية.
٤- منع وصول خدمات البنى التحتية (الكهرباء ، الماء ، نقل) في البيوت المقامة على الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة .
٥- انشاء دوائر ومؤسسات خاصة بالتخطيط العمراني تتولى الضبط والسيطرة على تنظيم وامتداد العمران والحد من اتجاه نحو الاراضي الزراعية .

المقترحات

١- العمل على استثمار الموارد والبشرية المتوفرة في القضاء لغرض تنمية القطاع الزراعي والمحافظة على الإمكانيات الزراعية .
٢- تنشيط الدعم الحكومي عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي للمزارعين وتوفير الأسمدة الكيماوية والمبيدات والبذور المحسنة.
٣- تفعيل دور الأقراض الزراعي والتسليف لإقراض المزارعين بالاموال اللازمة للقيام بالعمليات الزراعية ، من خلال تحديد الإجراءات والضوابط الخاصة بعمليات الأغراض بما يتماشى مع الظروف الحالية.
٤- العمل على تشجيع وتحفيز المزارعين على تطبيق الدورات الزراعية بما يتلائم ونوعية التربة السائدة للحفاظ على خصوبة التربة .
٥- العمل على توفير النوعية الجيدة من البذور (البذور المحسنة) للمزارعين من قبل وزارة الزراعة وبأسعار مناسبة بهدف زيادة الإنتاج الزراعي .
٦- العمل على إنشاء شبكة لبزل مياه الصرف الزراعي الزائدة عن حاجة المحاصيل والتخلص منها بعيداً عن الأراضي الزراعية مما تسببه من ملوحة للتربة.
٧- العمل على اعتماد سياسة سعرية معينة عن طريق شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين وبأسعار تحقق لهم أرباح وتجنبهم تقلبات الأسعار بين مدة وآخرى .
٨- استعمال أساليب وطرق علمية صحيحة لمكافحة الأمراض والآفات الزراعية وتوفير أفضل المبيدات الزراعية لزيادة كمية الإنتاج .

٩- استيراد الآلات الزراعية المختلفة وتأجيرها على المزارعين بأسعار مناسبة لأغراض إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية في منطقة الدراسة .

١٠- اهتمام الجهات الحكومية المختصة بعملية كري الأنهار الرئيسة والفرعية وإزالة الترسبات التي تعيق حركة المياه في منطقة الدراسة .

١١- الاهتمام بطرق النقل و تبليطها لا سيما الطرق الريفية التي تعاني من الإهمال في منطقة الدراسة.

١٢- العمل على استصلاح بساتين النخيل التي تعاني من الإهمال عن طريق إزالة الادغال منها ومكافحة الأمراض الآفات التي تصيبها لتحسين وزيادة الإنتاج .

١٣- ضرورة تعليم المزارعين وإرشادهم إلى استعمال الوسائل العلمية الحديثة في العمليات الزراعية التي تساهم برفع مستوى إنتاجيته ودخله ووتوعيته من خلال الندوات والدورات الإرشادية.

الهوامش والمصادر

اولاً- الهوامش

١- ماجدة عبدالله طاهر العيداني ، تغير الخصائص الجغرافية وتأثيراتها الزراعية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ ، ص١٤٣-١٤٤ .

٢- محمود الاشرم ، التنمية الزراعية المستدامة ، العوامل الفاعلة ،ط١، مركز درسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٩.

٣- استمارة استبيان ، المحور الرابع .

٤- استمارة استبيان، المحور الرابع.

٥- استمارة استبيان ، المحور الرابع.

٦- محمد صالح حمد الدليمي ، دور القطاع العام في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الموقع الالكتروني :*https://www.ahewar.org/debat/show.art.*

٧- مقابلة شخصية مع عدد من المزارعين في قضاء شط العرب بتاريخ ٢٠٢١/٣/٣.

٨- استمارة استبيان ، المحور الرابع .

٩-)استمارة استبيان ، المحور الثاني.

١٠- استمارة استبيان، المحور الثاني.

١١- استمارة استبيان، المحور الثاني.

١٢- خطاب صكار العاني ، جغرافية العراق الزراعية ، ط٢ ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٧٦ ، ص٣٩٧.

١٣- استمارة استبيان، المحور الثاني.

١٤- استمارة استبيان ، المحور الرابع .

١٥- محمد عبد الكريم منهل العقيدي سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق ،جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠٠٨ ، ص٤-١٦.

١٦- هبة الله محمد السويفى، سمير الجزار ، فايزة أحمد محمد ، تقييم اثر نشـاط جمعيات الإصلاح الزراعي على التنمية الريفية وتطوير برامج عملها ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ ، ص١١٧٢.

١٧- جعفر طالب احمد جنديل الخزعلي ، سياسة الدعم السعري للمنتوج الزراعي في العراق مع التطبيق على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط ، جامعة واسط ، كلية الادارة واقتصاد ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد ١٤ ، المجلد ٢٠٠٩،٥ ، ص٢٧.

١٨- عيسى محمد الغزالي ، السياسات الزراعية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد الواحد والعشرون ، السنة الثانية ، ٢٠٠٣ ،ص١١-١٨.

١٩- مها عبد الحسين علي المحي ، امكانات تنمية زراعة محاصيل البستنة في ناحية الدير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٩ ص ٢٠٥ .

٢٠- منذر الحاج ، السياسات الزراعية ، كلية الهندسة الزراعية ، قسم الاقتصاد الزراعي ، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٢٧-٣٦ ، الموقع الالكتروني :http://hama-univ.edu.s .

٢١- ملخص الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة ، الموقع الالكتروني : http://www.arc.sci.eg

٢٢- علي طالب شهاب ، اهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري ، مجلة دراسات البصرة ، السنة السابعة ، العدد (١٢) ، ٢٠١١ ، ص٢٦٠.

٢٣- ملخص الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة ، مصدر سابق .

٢٤- التوجهات الرئيسة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين ٢٠٠٥-٢٠٢٥ ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الموقع الالكتروني : ‹ http://www.aoad.org

٢٥- خالد اكبر عبدالله ، استعمالات الارض الزراعية في قضاء ابي غريب ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ،ص ٢٤٦.

٢٦- رعد مسلم اسماعيل ، النخيل والتمور في العراق وسبل التطور ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع لنخيل التمر ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ ، ص٢٥ .

ثانياً- المصادر

١- اسماعيل ، رعد مسلم ، النخيل والتمور في العراق وسبل التطور ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الرابع لنخيل التمر ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٠ .

٢- الاشرم ، محمود ، التنمية الزراعية المستدامة ، العوامل الفاعلة ،ط١، مركز درسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ .

٣- التوجهات الرئيسة لاستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين ٢٠٠٥-٢٠٢٥ ، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الموقع الالكتروني : ‹ http://www.aoad.org .

٤-جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، بمقياس رسم ١/ ٦٠٠٠٠٠٠ قسم الترسيم ، مطبعة الهيأة ، بغداد ، ٢٠١٦.

٥-الحاج ، منذر ، السياسات الزراعية ، كلية الهندسة الزراعية ، قسم الاقتصاد الزراعي ، ٢٠١٨-٢٠١٩، ص٢٧-٣٦ ، الموقع الالكتروني :http://hama-univ.edu.s .

٦-الخزعلي ، جعفر طالب احمد جنديل ، سياسة الدعم السعري للمنتوج الزراعي في العراق مع التطبيق على محصول زهرة الشمس في محافظة واسط ، جامعة واسط ، كلية الادارة واقتصاد ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والسياسية ، العدد ١٤ ، المجلد ٥،٢٠٠٩ .

٧- الدليمي ، محمد صالح حمد ، دور القطاع العام في حل معوقات التنمية الزراعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الموقع الالكتروني :.https://www.ahewar.org/debat/show.art .

٨- السويفى ، هبة االله محمد ، سمير الجزار ، فايزة أحمد محمد ، تقييم اثر نشـاط جمعيات الإصلاح الزراعي على التنمية الريفية وتطوير برامج عملها ، المجلة المصرية للبحوث الزراعية ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ .

٩-شعبة زراعة قضاء شط العرب ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠١٩.

١٠- شهاب ، علي طالب ، اهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري ، مجلة دراسات البصرة ، السنة السابعة ، العدد (١٢) ، ٢٠١١ .

١١- العاني ، خطاب صكار ، جغرافية العراق الزراعية ، ط٢ ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، مطبعة العاني ، ١٩٧٦ .

١٢- عبدالله ،خالد اكبر ، استعمالات الارض الزراعية في قضاء ابي غريب ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .

١٣-العقيدي ، محمد عبد الكريم منهل سياسات الدعم المحلي في القطاع الزراعي في جمهورية العراق ،جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ٢٠٠٨ .

١٤-العيداني ، ماجدة عبدالله طاهر ، تغير الخصائص الجغرافية وتأثيراتها الزراعية في محافظة البصرة ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤.

١٥- الغزالي ، عيسى محمد ، السياسات الزراعية ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد الواحد والعشرون ، السنة الثانية ، ٢٠٠٣ .

١٦- المحي ، مها عبد الحسين علي ، امكانات تنمية زراعة محاصيل البستنة في ناحية الدير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٩ .

١٧-مديرية بلدية البصرة ، شعبة تنظيم المدن وشعبة نظم المعلومات الجغرافية لعام ٢٠١٦ .

١٨- ملخص الاستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة ، الموقع الالكتروني : http://www.arc.sci.eg .

١٩-وزارة الاعمار والإسكان ، الهيئة العامة للطرق والجسور ، مديرية الطرق والجسور في محافظة البصرة الشعبة الفنية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٠ .

جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

ملحق (١)

م/ استمارة استبيان

أخي المزارع الكريم ... السلام عليكم

ان المعلومات في الاستمارة خاصة بالبحث العلمي راجين تعاونكم معنا وشاكرين لكم ذلك مع التقدير...

المحور الاول

١- موقع المزرعة ☐ مقاطعة ☐ قرية ☐

٢- كم تبلغ المساحة الكلية للمزرعة أو البستان؟ ☐

٣- المساحة المزروعة فعلاً : ☐

٤- ماهو صنف الأرض؟

ملك صرف ☐ اصلاح زراعي ☐ وقف ☐

مفوضة بالطابو ☐ قاصرين ☐ مجمدة ☐ أخرى ☐

٥- ماهي علاقتك بالأرض الزراعية ؟

مالك ☐ فلاح ☐ مغارس ☐ مؤجرة ☐ أخرى☐

٦- كم يبلغ عدد العاملين في المزرعة ؟ ذكور☐ اناث☐

٧- التحصيل الدراسي للعاملين: ابتدائية ☐ متوسطة☐ اعدادية☐ أخرى ☐

٨- ماهي المشاكل التي يعاني منها العاملين ؟

- قلة الايدي العاملة الزراعية ☐ -انخفاض مستوى اجر العامل ☐

- انخفاض مستوى خبرة العامل☐ -العزوف عن العمل الزراعي ☐

المحور الثاني

١- ماهي طريقة الري المتبعة ؟ المروز☐ الاحواض ☐ الغمر☐ التنقيط ☐

٢- ماهي واسطة السقي ؟ ماكنة ☐ مضخة ☐ ماطور ☐ واسطة أخرى☐

٣- ماهي المشاكل التي تعاني منها في الري ؟

أ -.....ب- .....ج -.....

٤-هل تمتلك الات حراثة متطورة ؟ نعم ☐ كلا ☐

٥- مانوعية الأسمدة المستخدمة في الزراعة ؟ حيوانية ☐ كيمياوية ☐ الاثنين معاً ☐

٦- من اين تحصل على الأسمدة ؟

مديرية الزراعة ☐ وكلاء القطاع الخاص ☐ الاثنين معاً ☐

٧- من اين تحصل على المبيدات ؟

مديرية الزراعة ☐ وكلاء القطاع الخاص ☐ الاثنين معاً ☐

٨- هل تستخدم بذور محسنة ؟ ☐ كلا ☐

٩- اهم المحاصيل التي تزرع في المزرعة ؟ اذكرها

أ -..... ب -..... ج -..... د -.....

١٠- ماهو الغرض من الزراعة ؟

الاكتفاء الذاتي ☐ لغرض التسويق ☐ الاثنين معاً ☐

١٠- عدد مرات الزراعة في السنة واحدة ☐ اثنين ☐

١١- نسبة مساهمة الزراعة في دخل العائلة : اقل من ٥٠% ☐ ٥٠% فأكثر ☐

١٢- هل ان انخفاض دخل المزرعة يؤدي إلى :

ترك العمل الزراعي ☐ ممارسة عمل اخر ☐ الهجرة من الريف ☐

المحور الثالث

١- ماهي الامراض و الافات التي تصيب المحاصيل الزراعية ؟

المحصول	الافة
أ -	
ب -	
ج -	
د -	

٢-كيف تتم مكافحة الافات الزراعية بطريقة : أهلية ☐ حكومية ☐ الاثنين معاً ☐

المحور الرابع

١- ما هي الجهة التي تسوق اليها المحاصيل الزراعية :

القضاء ☐ مركز المحافظة ☐ محافظات أخرى ☐

٢- واسطة نقل المحاصيل الزراعية :سيارة ☐ عربة ☐ واسطة أخرى تذكر ☐

٣- هل تعاني من مشاكل في طرق النقل؟ وماهي

أ - .....

ب - .....

ج - .....

المحور الخامس

١- ماهي المشاكل التي تواجهك كمزارع ؟

أ - .....

ب -.....

ج -.....

٢-ماهي مقترحاتك كمزارع لتطوير عملية الإنتاج الزراعي؟

.....

٣-هل تفضل الاستمرار في العمل الزراعي ؟ لماذا؟

.....

٤-هل يوجد زحف عمراني على مزرعتك ؟ نعم ☐ كلا ☐

الباحثة

ايمان عبدالحسين حسن